نضال الشعب

الاثنين 2025/4/21 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (134)

غزة بين نارين

افتتاحية العدد

عادت من جديد حرب الاشتراطات المسبقة بتبادل بل وبتراشق الشروط، والشروط المضادة التي وضعها نتنياهو وفي الجوهر منها شرطه بسحب سلاح حركة حماس لوقف إطلاق النار بدون أي ضمانات بالانسحاب من قطاع غزة.

في حين تمسكت حماس بموقفها التقليدي برفض هذا المقترح وأعادت التذكير بخطوطها الحمر التي من بينها سلاحها التي تعتبر التخلي عنه هزيمة للمقاومة وتنازل سياسي واختلاقي.

وفي الوقت الذي ترتفع فيه وتيرة رد حركة حماس على الشرط الإسرائيلي فقد بدا واضحا ان الوسطاء، لم يتدخلوا لإيجاد قاسم مشترك ما بين الموقفين المضادين، ويبدوا ان ما اظهرته وسائل الأعلام الرسمية وغير الرسمية ببلاد الوسطاء يشي بالموافقة على هذا المطلب، انطلاقا بأن هذا السلاح لم يعد له أي جدوى، سوى اطالة امد الحرب وما يتبع ذلك من دمار وقتل وتشريد وتهجير.

وعطفا على هذا المطلب الإسرائيلي استعارت حركة حماس ببيان صدر باسم لجنة المتابعة للفصائل والقوى السياسية بقطاع غزة بدون علم ومعرفة هذه الفصائل لتؤكد رفضها للمطلب الشرط الإسرائيلي، مما اضطر بعض القوى لإصدار مواقف رسمية تتنصل فيه من بيان حماس.

السؤال الذي ينبغي على قيادة حركة حماس التوقف امامه والإجابة عليه، ايهم يحفظ للحركة دورا وطنيا في اطار النظام السياسي الفلسطيني، هل بالتوافق مع القيادة الفلسطينية على انهاء سيطرتها الأمنية والمدنية على قطاع غزة، وعودة السلطة الشرعية على قاعدة سلطة واحدة، وقانون واحد، وسلاح شرعي واحد، ألا يفي هذا بغرض حماية شرف سلاح المقاومة اذا ما بقي له من دور ووظيفة بعدما استخدم وورط الشعب الفلسطيني بدون قرار وطني مشترك، بكارثة هي الأسوأ منذ النكبة، وما زالت فصولها متواصلة وأعداد الشهداء والجرحى والمفقودين والدمار في تصاعد، اما الرهان على صفقة تبقي وجودها ودورها، أم خسارة كل شيء.

ام ان دعوة قيادة حركة حماس المعلنة وبدون موارية السيد بوهلر ممثل أدارة ترامب للعودة والتفاوض معها مجددا على قاعدة التوصل لاتفاق لوقف اطلاق النار مقابل هدنة طويلة الأمد حدها الأدنى خمس سنوات مع الأحتلال الإسرائيلي تكفل لحماس بقائها في القطاع ولو كان على حطام شعبنا ومقدراته البشرية والمادية.

وهل نسيت قيادة حركة حماس او تناست دعوة الرئيس ترامب لتهجير سكان قطاع غزة وتحويل غزة لمنتجع سياحي بدون سكانه، وهل من الممكن الثقة به وإبرام اتفاق تحت رعايته وبضماناته.

مناقشة مقترح حماس المقدم لإدارة ترامب ام يعكس جهلا سياسيا بقراءة موقف إدارة ترامب باعتباره مصدر ومرجعية قرار نتنياهو الذي فقد الهامش الذي تمتع به مع إدارة بايدن، وهل تتجاهل قيادة حركة حماس الموقف الأمريكي والإسرائيلي وبما في ذلك موقف دول الإقليم الذي بات مقتنعا بإنهاء حكم حركة حماس وغيابها عن المشهد السياسي، ام ان ما زالت لديها أوهام بأنها من الممكن المقايضة بوجودها وبقاء سلاحها الخفيف الذي سيكون له وظيفة أمنية في حال التوافق على عملية تبادل للأسرى والمحتجزين ووقف إطلاق نار وهدنة طويلة الأمد.

ان غزة وشعبها لا يمكنها الاستمرار بين نارين، الاحتلال الذي يدمر كل شيء ويسعى لإعادة إحتلال القطاع وفرض السيطرة الأمنية واقتطاع ربع مساحته، وبين قيادة حركة حماس التي تراهن على بقائها ورفضها لأي مبادرة لا تضمن دورا لاحقا لها باليوم التالي بعد انتهاء الحرب.

ان خيار النزول عن الشجرة الذي قدمته القيادة الفلسطينية ما زال قائما وعلى قيادة حركة حماس استثمار الفرصة وعدم اضاعتها حتى لا يصبها مثل المصيفين بالغور.

أبناء الأغوار.. معاناة وصمود بعمر الاحتلال

الأغوار الفلسطينية تعيش تداعيات أطماع الضم وتواجه تغول الاستيطان وعربدة المستعمرين

تقرير - عهود الخفش

يقيم المواطن هايل بشارات «80 عاما» مع 17 عائلة فلسطينية أخرى منذ أكثر من خمسين عاماً، في منطقة «حمصة بصيلة» بالأغوار الشمالية، يرفضون مغادرتها كما ترفض هي أن تغادر تفاصيل حياتهم اليومية في مواجهة محتل يخطط لسرقتها وتهجيرهم، ومستوطن غريب جاء يقلب استقرارهم إلى معاناة مستمرة.

تقع الأغوار في الجزء الشرقي من الضفة الغربية، وتمتد من بيسان جنوباً حتى صفد شمالاً، ومن عين جدي حتى النقب جنوباً، ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غرباً.

وتكمن أهمية المنطقة أيضا، في كونها تشكل «سلة الغذاء» للفلسطينيين، حيث تشكل 50% من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة، وتنتج 60% من إجمالي الخضروات، كما أنها تتربع على أهم حوض مائي في فلسطين. يعيش فيها نحو 53 ألف فلسطيني، بما في ذلك مدينة أريحا، وتحتوي على 169 بئراً، حُفر 60% منها في العهد الأردني، وسيطرت إسرائيل على معظمها.

ويسيطر الاحتلال الإسرائيل فعلياً على 90% من مساحة الأغوار، التي تشكل حدود الدولة الفلسطينية الشرقية، حيث أقامت عشرات المستعمرات والبؤر الاستيطانية بين 27 قرية فلسطينية في الأغوار تتعرض لأنماط التهجير منذ احتلالها عام 1967، وحتى عام 2024، أقيمت على أراضي الأغوار 36 مستوطنة إسرائيلية، غالبيتها زراعية، ويسكنها 16,500 مستوطن، كما أنشأ الاحتلال 29 بؤرة استيطانية جديدة.

ويؤكد بشارات مثل 53 ألف فلسطيني يقيمون في المنطقة، أن الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه حوّلوا حياتهم إلى كابوس دائم. ويقول: «نعيش حياة صعبة، يحفها الخوف ليل نهار، تعرض العديد للاعتقال والاحتجاز عدة مرات كوسيلة ضغط لإجبارنا على الرحيل، وصادروا معداتنا الزراعية، وفُرضت علينا غرامات مالية باهظة، ورغم ذلك لا زلنا صامدين».

ويضيف بصوت يملؤه القهر: «يمنعنا الاحتلال من البناء، وتم هدم منشآتنا ومنازلنا أكثر من ست مرات، وتسلمنا عشرات إخطارات الهدم والإزالة لمنشآتنا البسيطة، رغم أن معظم المساكن التي يقيمون فيها تم بنائها قبل عام 1967.

وبحسب بشارات والأهالي، تحرم سلطات الاحتلال نحو 200 فرد اغلبهم نساء واطفال في التجمع من أبسط مقومات الحياة، بما في ذلك المياه، في إطار مخطط لتهجيرهم والسيطرة على أراضيهم. وتعتمد العائلات هناك بشكل أساسي على تربية المواشي كمصدر رزق وحيد، رغم كل المعيقات.

ويشن المستوطنون، اعتداءات شبه يومية، ويقولون: «يضيقون علينا في المراعي، ويهاجموننا باستمرار. تعرضنا لسرقة أغنام وقتل بعضها، وسُرقت منشآت زراعية وسكنية. علاوة على ذلك الاعتداء علينا جسديا».

وبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، هَجَّر الاحتلال ما يزيد على 55 ألفاً من سكان الأغوار منذ عام 1967، بما في ذلك تجمعات سكانية كاملة بحجة الإقامة في مناطق عسكرية، مثل أهالي خربة الحديدية في الأغوار الشمالية.

ويرى رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مؤيد شعبان، ان هذه الظروف مجتمعة جعلت من منطقة الأغوار الفلسطينية الاكثر ضعفاً وليونة في التعرض لاعتداءات المستعمرين، وفي انكشاف التجمعات البدوية أمام التغيرات والتحولات التي طرأت ولا زالت تطرأ بفعل 'إجراءات الاحتلال، خصوصا بعد وأثناء الحرب في أكتوبر 2023، بالإضافة إلى تحول المنطقة برمتها إلى مسرح لاستهداف واسع من ميليشيات المستعمرين الذين استهدفوا التجمعات البدوية متسترين بستار الحرب وقوانين الطوارئ التي فرضتها دولة الاحتلال بعد السابع من أكتوبر. وتشير إحصاءات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى أن 29 تجمعاً بدوياً فلسطينياً، تعرضت للتهجير بفعل اعتداءات المستعمرين بعد السابع من أكتوبر، 11 منها تقع في الأغوار الشمالية والوسطى.

وتستخدم سلطات الاحتلال أساليب تم فرضها في مسافر يطا، إذ تم إغلاق مساحات شاسعة من أراضي الأغوار باعتبارها مناطق تدريب عسكري وكانت مناطق الأغوار صاحبة حصة الأسد في حجم الأوامر العسكرية التي تغلق الأراضي بحجة التدريبات العسكرية، ولعل أهمها سلسلة

الأوامر العسكرية 900 و901 و902 و903 و904 و905 و906 و907 التي قضت بإغلاق الشريط الحدودي مع الأردن وفق المرسوم رقم 151، والذي بموجبه تم إغلاق ما مساحته 237 ألف دونم من الأراضي على طول الحدود مع الأردن أو المحيطة بشارع رقم 90.

وتتضمن الاعتداءات عمليات هدم ممنهجة تطال البناء الفلسطيني، إذ تشير بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات إلى قيام دولة الاحتلال، على مدار الأعوام الستة الماضية، بهدم ما يزيد على 1000 منشأة، ما بين منازل وخيم سكن وبركسات وحظائر أغنام ووحدات صحية متنقلة وخلايا شمسية في مناطق الأغوار الممتدة بين محافظتي أريحا وطوباس. وعند الحديث عن عمليات الهدم لا يمكن إغفال الحديث عن المتلازمة التخطيطية لهذه العملية، وهي إخطارات وقف العمل (البناء)، فلا يكاد يوجد أي منشأة فلسطينية إلاّ وقام الاحتلال بتوجيه إخطارات إليها تمهيداً لهدمها، كما يقوم الاحتلال بتوجيه إخطارات للعائلات التي تسكن في التجمعات الفلسطينية الواقعة في مناطق الأغوار من أجل إخلاء مساكنهم بحجة التدريبات، ويتبع ذلك حرق وتدمير الأراضي والمحاصيل الزراعية في أثناء التدريبات.

وتشير بيانات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الى انه في العام 2024 وصلت عمليات الهدم التي استهدفت مناطق في الأغوار ما مجموعه 84 عملية أدت إلى هدم 256 منشأة، ما بين منازل مسكونة وغير مسكونة ومنشآت زراعية ومعيشية وغيرها.

ويضيف رئيس الهيئة إلى هذا، الإجراءات المباشرة على الأرض التي تتمثل في مصادرة الجرارات الزراعية والسيارات الخاصة والجرافات التي تعمل في المناطق المصنفة «ج»، وأيضاً مصادرة المساعدات والسيارات التي تحمل تلك المساعدات إلى العائلات كي تتمكن من إعادة بناء مساكنها وحظائر أغنامها التي يقوم الاحتلال بهدمها، وتشمل المصادرات المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي. كما يتم تدمير المشاريع التنموية، ومنع تنفيذ المشاريع الجديدة، وهدم المنشآت السكنية، إذ يمعن الاحتلال في تدمير المشاريع المقدمة من المؤسسات المانحة ومن الحكومة الفلسطينية، بما في ذلك إيصال خطوط المياه للتجمعات السكنية التي تقع ضمن المناطق المصنفة «ج»، وتأهيل الطرق، وترميم الآبار، وإقامة خزانات المياه والخيم والبركسات.

وقال شعبان، تستمر اعتداءات المستعمرين على الرعاة، بحماية جيش الاحتلال وشرطته، ويتم اعتقالهم، ومنعهم من التوجه إلى المراعي، وتوجيه التهم إليهم، وفرض غرامات مالية عليهم لإخلاء سبيلهم. ولعل اللافت في التحولات الأخيرة على صعيد حصول المستعمرين على تفويض بفرض العقوبات، مبادرة مجلس المستوطنات بفرض عقوبات وغرامات باهظة على الرعاة الفلسطينيين بحجة دخول أغنامهم إلى مناطق بعينها.

وفي سياق خطة الضم للأغوار ومناطق شمال البحر الميت، يظهر الطريق السريع 80 (طريق ألون) باعتباره منطقة حدود ضم. وتقدَّر مساحة المنطقة المستهدفة بالضم بنحو 1306 كيلومتر مربع، بحسب الخريطة التي عرضتها حكومة الاحتلال، أي ما يعادل 23% من مساحة الضفة الغربية، منها 1236 كيلومتراً مربعاً تقع ضمن المنطقة المسماة «ج»، التي تقوم عليها 33 مستعمرة و19 بؤرة استيطانية يسكنها 16,000 مستوطن وفق الإحصاء المركزي الإسرائيلي لعام 2022. أمّا الفلسطينيون في الأراضي التي ستتم محاصرتها في منطقتي «أ» و«ب»، المخطط لها أن تبقى تحت سيطرة السلطة الفلسطينية مع طرق الوصول إليها، فتضم 16 تجمعاً، ويسكنها 48,500 مواطن فلسطيني.

وإزاء كل ما يحدث سواء في الأغوار الفلسطينية أو في أي بقعة جغرافية أخرى فإن الشعب الفلسطيني يواجه الاحتلال ويقاومه منذ اللحظة الأولى ويرفضه ولا يمكن أن يتصالح معه وسيواصل رفضه ومقاومته لكل ذلك كما رفضه منذ اللحظة الأولى من الاحتلال، سواءً على المستوى الشعبي أو على المستوى المؤسساتي الرسمي، ومن ضمنها هيئة مقاومة الجدار والاستيطان صحيح أن الهجمة خطيرة وغير مسبوقة وهو ما يضيف على الفلسطينيين مطالب جديدة بالارتقاء بالأدوات لمستوى الحدث.

هذا يعني الحاجة للانضواء تحت استراتيجية وطنية بالدرجة الأولى تشمل بداخلها كافة مكونات مواجهات هذ الاحتلال، ومن ضمنها دعم صمود المواطنين وهو برنامج استراتيجي للهيئة يجري العمل فيه بشكل متواصل ومكثف، إضافة إلى ذلك العمل على تكثيف أدوات المقاومة الشعبية من خلال لجان الحماية وتطوير أدوات المتابعة القانونية، بالنظر إلى أن المتابعة القانونية التي تقوم بها الهيئة واحدة من أذرع حماية الأرض والبناء الفلسطيني بشكل كبير، فهذه الأدوات كلها الشعب الفلسطيني يستخدمها مؤسساتيًا وفرديًا.

بشارات، مثل سائر المواطنين أبناء المنطقة يتوقف بمرارة امام الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب، والذي سببه الاحتلال بمنعهم من المراعي الضرورية للبقاء على الثروة الحيوانية عماد الحياة ومصدر الرزق الاساس من ناحية، وارتفاع أسعار الاعلاف والتي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا ويختتم قائلاً: «الحياة هنا أصبحت عذاباً متواصلاً. القوانين الإسرائيلية لا تُطبق إلا على الفلسطينيين، وهي جائرة وظالمة. الهدف واضح: تهجيرنا وسرقة الأغوار، لكننا لن نرحل. باقون هنا، وصامدون، مطالبا المؤسسات الحقوقية وذات العلاقة الوقوف عند مسؤولياتها.

وثل سائر المهتمون يرى ان المطلوب اليوم هو تطوير هذه الأدوات وتكثيف الجهود لها من أجل مجابهة ما يحدث لأنه خطير على الوجود الفلسطيني، حيث الجغرافيا الفلسطينية مّهددة وبالتالي فإن عملية الدفاع عن هذه الجغرافيا وهذه الهجمة غير المسبوقة، تتطلب استراتيجية وطنية ومُطالبة لدول العالم بالتدخل الدولي الذي يضمن حماية دولية للشعب الفلسطيني، وذلك لأن ما يفعله الاحتلال اليوم هو عبارة عن بلطجة وانفلات يستدعي تدخلًا دوليًا من أجل فرض حماية دولية للشعب الفلسطيني.

مجدلاني: عقد المؤتمر دعم لحقوق وقضايا المرأة تماشيا مع نهج الجبهة وجهود التحول الى حزب اشتراكي ديمقراطي جماهيري

على طريق تحولها الى اتحاد.. «نضال المرأة» تعقد مؤتمر العام الرابع بحضور 450 عضوة

حضور وتمثيل حاشد ثمن دور الكتلة والجبهة وحقوق المرأة ونضال الشعب الفلسطيني

افتتحت كتلة نضال المرأة، الذراع النسوي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أعمال مؤتمرها العام الرابع «مؤتمر الشهيدة الرفيقة هبة شلدان»، أمس الأول، السبت، في قاعة المقر العام للجبهة بمدينة البيرة.

وشهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي ينظم تحت شعار «المرأة حارسة نارنا وبقائنا الدائمة»، حضورا مميزا وتمثيلا رسميا ودبلوماسيا وفصائليا وشعبيا محليا واجنيا لافتا، تمثل في أعضاء من اللجنة التنفيذية منظمة التحرير، على راسهم د. واصل أبو يوسف، وممثلي القوى واتحادات ولجان المرأة والاطر والمؤسسات النسوية، وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي، ورئيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية انتصار الوزير « أم جهاد، والتنظيمات الشعبية في المنظمة وأعضاء من السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي المعتمد لدى دولة فلسطين

ويشارك في اعمال المؤتمر، اعضاء مؤتمر الكتلة من كافة محافظات الوطن ومن مختلف الساحات الأوروبية والعربية. والبالغ عددهن نحو ٤٥٠ عضوة يمثلن كافة ساحات العمل التنظيمية الى جانب أعضاء من المكتب السياسي واللجنة المركزية للجبهة. كما وردت المؤتمر برقيات تهنئة وتضامن من عشرات الأحزاب والاتحادات العربية والدولية تمنت لأعماله النجاح خدمة لقضايا المرأة والقضية الفلسطينية.

واستهلت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بالنشيد الوطني الفلسطيني، فدقيقة صمت اجلالا لروح الشهيدة القيادية البارزة في كتلة نضال المرأة هبة شلدان قبل استشهادها في قطاع غزة، وشهيدات وشهداء الوطن، فيما اعتبرت عريف الحفل داليا النمورة، الحضور المهيب للجلسة والتمثيل الرفيع تقدير لدور الكتلة ودعما لحقوق وقضايا المرأة الفلسطينية

وشرعت عضوات المؤتمر بمناقشة اوراق عمل تخصصية الى جانب النظام الداخلي للكتلة تمهيدا لإقراره وفق الاصول، ومن ثم انتخاب المجلس الإداري للكتلة ومناقشة التقرير الإداري والنظام الداخلي وعددا من الوثائق الداخلية بما فيها اعتماد تحول الكتلة الى اتحاد نضال المرأة.

وشدد المتحدثون في الجلسة على الأهمية الإضافية للمؤتمر العام الرابع كونه ينعقد في ظل جريمة حرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة والعدوان الشامل على الضفة بما فيها القدس كون الفلسطينيات أكبر ضحاياها وتداعياتها، وعشية انعقاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير والذي سيناقش رفع الكوتا النسائية وقضايا تتعلق بحقوق وور المرأة ومشاركتها في المراكز القيادة وصنع القرار.

وفي كلمة ترحيب، قالت عضو المكتب السياسي للجبهة سكرتيرة كتلة نضال المرأة سيلفيا أبو لبن، نوهت ان المؤتمر الذي يحمل اسم الرفيقة الشهيدة هبة شلدان التي استشهدت خلال عملية النزوح مع عائلتها في قطاع غزة، يحمل دلالة وطنية على ضرورة حماية النساء الفلسطينيات من حرب الإبادة الجماعية، موجهة التحية إلى كل امرأة فلسطينية تصمد اليوم تحت القصف في غزة، وتواجه رصاص الاحتلال في الضفة، وتُقاوم الاغتيال والتشريد والتهجير بكرامة وشموخ.

وأضافت: نلتقي اليوم في مؤتمرنا العام، بينما يتعرض شعبنا لحرب إبادة شاملة تقودها حكومة الاحتلال الفاشية بحق أبناء شعبنا في قطاع غزة، الذي يشهد واحدة من أبشع المجازر في التاريخ الحديث، حيث تُقصف البيوت على رؤوس ساكنيها، وتُباد العائلات، وتُستهدف النساء والأطفال بشكل مباشر. وفي الضفة الغربية، تُمارس الجرائم نفسها بوسائل أخرى: اغتيالات، اجتياحات، وحملات اعتقال تعسفية ممنهجة ومحاولات تهجير متواصلة. وفي هذا السياق الخطير، فإن مؤتمرنا يحمل دلالة سياسية ووطنية كبيرة، إذ نؤكد أن المرأة الفلسطينية، كما كانت دائمًا، ستبقى في طليعة المواجهة، وفي صُلب النضال الوطني، وفي مقدمة العمل الشعبي والمؤسساتي، تدافع عن الأرض والكرامة، وتبني في الوقت نفسه مؤسسات المجتمع والدولة.

وفي كلمة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، هنأت رئيسته انتصار الوزير، الجبهة وذراعها النسوي بانعقاد مؤتمرها الرابع في مرحلة مفصلية دقيقة، متمنية نجاح اعماله وأهدافه خدمة لقضايا وحقوق المرأة بشكل عام وتكريس دورها ومشاركتها وتمكينها، على مختلف الصعد والمحافل. وبما يليق بكفاح المرأة الفلسطينية الفاعل والمبكر وتضحياتها التي قدمتها وما تزال في كل المحطات في النضال الوطني والاجتماعي والاقتصادي والخدمي والتي اذهلت العالم بصمودها وثابتها، وفي تقديمها على الجانب النقابي.

وطالبت الجهات المعنية باحترام وتنفيذ الكوتا النسائية، معاهدة ان يواصل الاتحاد كفاحه كي تبقى المرأة الفلسطينية كما وصفها الرئيس الشهيد ياسر عرفات حارسة بقائنا ونارنا الدائمة ومن اجل ان تحصل على المساواة التامة على مختلف الصعد وتنفيذ المكاسب التي تحققت موضحة ان الاتحاد العام يعمل على إضافة العدد المطلوب في

المجلسين الوطني والمركزي بما يتوافق مه الـ 30% خلال الأيام القادمة، فيما يتواصل الصمود والمقاومة حتى انتزاع حريتنا وإقامة دولتنا وعاصمتها القدس.

واستهلت وزيرة شؤون المرأة كلمتها، بتحية تقدير لعضوات المؤتمر الرابع وسائر الفلسطينيات اللواتي يوصلن النضال الوطني التحرري جنبا الى جانب من نضالهن الاجتماعي من اجل كرامتهن وحقوقهن غير منقوصة دون تراجع.

وقالت الخليلي: نلتقي اليوم في لحظة حرجة على مختلف الصعد ونحن نواجه كنساء عدوانا لا يتوقف وجريمة إبادة تستهدف الشعب الفلسطيني في القطاع والضفة والقدس بما فيها من بشر وحجر وتاريخ وامل.

وتابعت في هذه اللحظة يتجلى حضور المرأة كما لم يكن من قبل فقد اثبتت مرة أخرى انها ليست ضحية للعدوان فحسب بل شريكة في النضال وقائدة بالفطرة وحارسة لبقاء الاسرة والوطن والامل تصر على التواجد في كل ساحات المعارك، ورأت وجوب اشراك المرأة في جهود الإغاثة وإعادة الاعمار باعتباره ضرورة وطنية أخلاقية، اذ لا يمكن بناء المستقبل دون المرأة او رسم ملامح فلسطين القادمة بمعزل عن تجربة وإرادة نساؤها ومساهمتها في القرار السياسي والعدالة الاجتماعية.

وقالت ان الوزارة تؤكد ان تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحزبية باعتباره حجر الزاوية في بناء مجتمع عدل ومنصف.

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، د. واصل أبو يوسف ان عقد المؤتمر بحد ذاته وبهذا الحضور الكبير والمهم يمثل انجاز وطني ضمن نضال الثابت من اجل الحفاظ على شعبنا وحقوقه الوطنية وانجازاته وفي المقدمة منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد وحاضنه نضاله وتطلعاته وفي مواجهة العدوان ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية على طريق دحر الاستعمار وعزل الاحتلال وفرض عقوبات علية ووقف حرب الإبادة

واكد أبو يوسف ان الشعب الفلسطيني ثابت في ارضه لن يرحل مهى بلغت المؤامرات والمخططات ولن يتخل عن حقوقه وحقه في مقاومة الاحتلال وحماية حقوقه وقرارات الاجماع الوطني في العودة وتقرير وإقامة دولته المستقلة على حدود 67 وعاصمتها القدس رغم المعركة المفتوحة التي ينفذها الاحتلال في قطاع غزة وفي الضفة الغربية ومخيماتها ومضية في مزيد من التدمير والقتل والاعتقالات وتصفية قضية اللاجئين لتقويض حق العودة.

ورأى ان المؤتمر بما يجري فيه من مناقشات وما سيتخذه من قرارات وتوصيات سيعزز الجهود في النضال الوطني وعلى صعيد قضايا وحقوق المرأة ومكانتها ودورها ومشاركتها وبما يلقي بدورها وما قدمته من تضحيات جسام. تسهم في الانتصار

وتوقف على أبواب انعقاد المجلس المركزي امام قرار رفع مشاركة وتمثيل المرأة الى 30% مشددا على التنفيذ يجب ان يتم في اطار الجلسة التي تجري تحضيرات ومشاورات مكثفة لها مع جميع القوى لإنجاح الاجتماع بما حيوية على مختلف الصعد من موقف سياسي والوحدة الوطنية ووقف العدوان من تصور نضالي وكفاحي واجتماعي الى جانب استحداث منصب نائب رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في سياق ترتيبات متعلقة بالوضع الداخلي الفلسطيني.

وشدد الأمين العام للجبهة د. احمد مجدلاني في كلمة شاملة على أهمية عقد المؤتمر الرابع للمرأة كتأكيد نهج الجبهة الذي رسخته بمؤتمرها الأخير «مرحلة جديدة نهج جديد « وفي ظل جهود التحول الى حزب اشتراكي ديمقراطي جماهيري. مشيرا الى هذا المؤتمر سيتبعه سلسلة من المؤتمرات القطاعية تمهيدا للمؤتمر الثالث عشر للجبهة، وفيه سيكون كل عضوات مؤتمر المرآة عضوات طبيعيات بالمؤتمر العام وهو ما يشكل تقريبا نصف المشاركين بالمؤتمر.

وأوضح مجدلاني، ان المرحلة السياسية صعبة ومعقدة الهدف الأبرز فيها هو انهاء القضية الفلسطينية عبر تقويض السلطة الوطنية ومنجزات شعبنا عبر عقود من التضحيات.

وتابع يمثل الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأول، فهو العدو الرئيس، الذي يعيق تطور المجتمع الفلسطيني، ويحتل الأولوية في النضال، والمرأة باعتبارها جزءاً من هذا المجتمع، فهي ضمن القوى الاجتماعية التي تناضل ضد الاحتلال، ويكمن التحدي هنا في القدرة على تعبئة النساء في المعركة الوطنية لإنهاء الاحتلال من بوابات متعددة، كالانخراط في مقاومة الاستيطان والتهويد، والنضال من أجل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، وكذلك مقاطعة البضائع الإسرائيلية، والمساعي النسوية ضمن حملات المناصرة الدولية، وحشد الدعم النسوي الدولي، والاشتباك مع انتهاكات الاحتلال الجسيمة في المحافل الدولية.

ورأى ان التحدي الثاني هو الصراع حول حقوق المرأة ومساواتها، وهو أحد المعيقات الرئيسة أمام تطور دور المرأة، ومشاركتها وحشد جهودها في المعركة الرئيسية للدفاع عن حقوق الشعب، وعن الهوية الوطنية والاجتماعية للمجتمع، الذي تميّز تاريخياً بالتنوع والتعددية الفكرية والسياسية والدينية. وكانت المرأة جزءاً أصيلاً في هذه التعددية مثلها مثل باقي القطاعات، لها نوازع وانتماءات، وهي غير محايدة تجاه حقوقها كما تجاه القضايا المطروحة، وموقعها ودورها في النظام السياسي.

وأردف، اقتصرت التطورات المنهجية في السياسات على تبني (الكوتا) تبنياً رمزياً لا يفي بعملية التغيير، عاكساً تردد السلطة الفلسطينية تجاه إرساء النظام الديمقراطي، وقواعد المساواة التي التزم بها النظام الأساسي، وما ينطبق على مشاركة المرأة في واقع العمل السياسي والاقتصادي والعام، وفي بُنى وهياكل صنع القرار، ينطبق أيضاً؛ على إقرار القوانين والتشريعات اللازمة.

وخلص للقول، ان المشاركة في صنع القرار تراوح مكانها، وتتسم بالمحدودية والتواضع، مع استمرار السلطة في وضع الحواجز بينها وبين الحركة النسائية ومطالبها الحقوقية، على الرغم من مثابرة المؤسسات النسوية على القيام بعمليات الضغط دون كلل أو ملل، كانت نتيجة ذلك الوصول إلى انجاز محدود، بحصولها على قرار من المجلس المركزي عام 2015، يقضي بتخصيص 30% من المواقع للمرأة في جميع بنى وهياكل «الدولة»، وهو ما أكده المجلس الوطني عام 2018، إلّا أن القرار لم يطبق حتى في هيئات منظمة التحرير التي أصدرته، مما فاقم خيبة الأمل، وأضعف الرهان على سلطة مترددة وتتلكأ في الوفاء بمسؤولياتها، مع الإشارة بأن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني قد التزمت بهذا القرار ودعمت وصول الرفيقات الى المواقع القيادية في المكتب السياسي واللجنة المركزية بنسبة 30% فيما اعتمدت الجبهة مبدأ المساواة بالتمثيل في عضوية المجلس المركزي في دورته الجديدة، وقال: اقتصرت التطورات المنهجية في السياسات على تبني (الكوتا) تبنياً رمزياً لا يفي بعملية التغيير، عاكساً تردد السلطة الفلسطينية تجاه إرساء النظام الديمقراطي.

وفي ختام المؤتمر تم تكريم الرفيقة منى النمورة «أم جهاد « لدورها الناشط في اطار الكتلة وخدمة القضايا النسوية، وتكريم عائلتي الراحلتين الرفيقتين اميرة كاملة ورنا كراجه.

يوم أسير فلسطيني مخضب بدم الشهداء وعذابات 9900 معتقل يواجهون توحش الجلاد

مسيرات ووقفات ومهرجانات بالضفة والشتات اسنادا للحركة الاسيرة في يومها الوطني

النضال الشعبي تدعو لتدويل قضية وتشكيل رأي عام ضاغط للأفراج عنهم كأولوية وطنية

تقرير – نائل موسى

أحيا الفلسطينيون في الوطن وساحات الغربة والشتات، أواخر الأسبوع الماضي، ضمن تقليد عمره 50 عاما، يوم الأسير الوطني، الذي توافق ذكراه في السابع عشر من أبريل/ نيسان من كل عام بمسيرات ووقفات ومهرجانات وفعاليات متنوعة أخرى، الى جانب بيانات ومواقف اكدت على أولوية قضية الاسرى على الأجندة الوطنية في سبيل تحريرهم من سجون وبراثن الاحتلال الإسرائيلي جميعا دون قيد او شرط او تمييز.

وأقرّ المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1974، السابع عشر من نيسان من كل عام، يوماً وطنياً للأسير الفلسطيني، يُحيه الفلسطينيون في جميع أماكن وجودهم في الوطن والشتات، نصرة للأسرى في سجون الاحتلال، الذين يبلغ عددهم اليوم نحو 10 آلاف من الرجال والنساء والأطفال، وتذكير شعوب العالم ودوله بمدى العذاب الذي يعانونه جراء انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان، ولمبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده، و»اتفاقية جنيف الرابعة».

واختير اليوم، تيمنا بنجاح منظمة التحرير في تحرير اول وأقدم اسير فلسطيني للثورة المعاصرة ضمن صفقة تبادل وهو الأسير بكر حجازي الذي أصدرت محاكم الاحتلال الإسرائيلي حكام بالإعدام بحقه، حيث بدأ الفلسطينيون من يومها بالحياء اليوم مناسبة لكل الأسرى.

وتحين الذكرى هذا العام والتي خضبت بدم الأسير، مصعب حسن عديلي (20 عاماً) من قرية أوصرين جنوب نابلس الذي ارتقى شهيدامع حلولها، في ظل تصاعد جرائم غير المسبوقة من تصفية جسدية وتعذيب وعزل وتجويع واهمال طبي متعمد واعتقال اداري دون تهم او محاكمة، وانتهاك لأبسط الحقوق الإنسانية لنحو 10 الاف اسير ومعتقل يقبعون اليوم في باستيلات الاحتلال، على يد جلادي الوزير الصهيوني المتطرف ايتمار بن غفير. وتصاعد عدوان الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني برمته، واستمراره في تنفيذ إبادته الجماعية في قطاع غزة.

واعتبرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، استشهاد عديلي في يوم الأسير الفلسطيني، جريمة جديدة في سجل منظومة التوحش الإسرائيلي التي مارست كل أشكال الجرائم، بهدف قتل الأسرى، ولتشكل هذه الجرائم وجهاً آخر من أوجه الإبادة المستمرة.

وفيما يرى الفلسطينيون أبنائهم مناضلين من اجل حرية شعبهم ويسعون الى تثبيت وضعهم كأسرى حرب، وفق القوانين والاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالأسرى، تسعى العقلية الإسرائيلية تجريم نضال الأسرى، بوصمهم بالإرهابيين، وتشويه صورتهم امام العالم وتهميش قضيتهم بإطلاق صفة «سجناء أمنيين» كي تتحلل من التزاماتها تجاه الأسرى، وتطبق بحقهم قوانين محلية بائدة واوامر عسكرية فرضها الاحتلال.

ووفق معطيات نشرتها مؤسسات الاسرى عشية الذكرى، فإن (64) اسيرا ومعتقلا على الأقل استشهدوا في سجون الاحتلال منذ بداية العدوان على قطاع غزة، من بينهم (40) شهيدا من غزة، فيما يواصل الاحتلال إخفاء هويات العشرات من الشهداء، واحتجاز جثامينهم، علماً أنّ عدد الشهداء الأسرى الموثقة أسماؤهم منذ عام 1967، (301) شهيدا كان آخرهم مصعب حسن عديلي (20 عاماً) من قرية أوصرين جنوب نابلس وسبقه بايام الطفل وليد أحمد من سلواد شرق رام الله.

وأوضحت أن جرائم التّعذيب بكافة مستوياتها، التّجويع، والاهمال الطبيّ، والاعتداءات الجنسية منها الاغتصاب، شكّلت الأسباب الأساسية التي أدت إلى استشهاد أسرى ومعتقلين بوتيرة أعلى مقارنة مع أي فترة زمنية أخرى، وذلك استناداً لعمليات الرصد والتوثيق التاريخية المتوفرة لدى المؤسسات.

وتكشف شهادات وافادات موثقة، مستوى صادم ومروع لأساليب التّعذيب وعمليات قهر وإذلال غير المسبوقة لامتهان الكرامة الإنسانية، والضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتقالية اللازمة، متهمة الاحتلال بالعمل على مأسسة جرائمه بأدوات وأساليب، تتطلب من المنظومة الحقوقية الدولية النظر إليها كمرحلة جديدة تهدد الإنسانية جمعاء وليس الفلسطيني فحسب، وهذا ما ينطبق أيضا على قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

وصعدن حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة من حملات التحريض واستهداف الأسرى منذ ما قبل حرب الإبادة، من خلال عمليات القمع ومحاولتها سلب ما تبقى لهم من حقوق وكانت المرحلة التي سبقت الإبادة، مقدمة لنواياها التي دعت لإعدامهم عبر وزيرها المتطرف (بن غفير) والذي شكل عنوانا يمثل منظومة الاحتلال برمتها، التي عملت على التحريض على الأسرى لقتلهم وإطلاق النار على رؤوسهم لحل مشكلة الاكتظاظ في السّجون.

وبحسب مؤسسات الاسرى، بلغت حصيلة حالات الاعتقال منذ بدء الإبادة (16400) حالة، من بينهم أكثر من (510) من النساء، ونحو (1300) من الأطفال. وهذا المعطى لا يشمل حالات الاعتقال من غزة والتي تقدر بالآلاف، بما فيهم النساء والأطفال، حيث شكّلت جريمة الإخفاء القسري أبرز الجرائم التي يمارسها الاحتلال بحقّ معتقلي غزة.

وعمل الاحتلال على استحداث معسكرات خاصّة للاحتجاز، إلى جانب السّجون المركزية، ومن أبرزها وسجن (ركيفت)، ومعسكر (سديه تيمان) الذي شكل العنوان الأبرز لجرائم التعذيب، و (عناتوت) و(عوفر)، و (نفتالي)، و(منشة) وهي معسكرات تابعة لإدارة جيش الاحتلال، وهي فقط المعسكرات التي تمكنت المؤسسات من رصدها وقد يكون هناك سجون ومعسكرات سرّية.

دولة الاحتلال استخدمت جملة من الأدوات لترسيخ جريمة الإخفاء القسري، عبر تطويع القانون بفرض تعديلات على ما يسمى بقانون (المقاتل غير الشرعي)، ومنع اللجنة الدّولية للصليب الأحمر من زيارتهم، وعدم الإفصاح عن أعدادهم وأماكن احتجازهم، وظروف اعتقالهم، والتعامل معهم كأرقام.

ويبلغ عدد الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، اليوم، أكثر من 9900 فلسطيني، بخلاف معتقلي غزة، ويبلغ عدد الأسيرات (29)، بينهن أسيرة من غزة، وطفلة، ونحو (400) طفل موزعين على سجون (مجدو،

عوفر). و (3498) معتقلًا إداريًا (حتى بداية نيسان) من بينهم (4) من النساء، وأكثر من (100) طفل، وغالبية المعتقلين الإداريين أسرى سابقون أمضوا سنوات في سجون الاحتلال، وطلبة مدارس وجامعات، وصحفيين، وحقوقيين، ومحامين، ومهندسين، وأطباء، وأكاديميين، ونواب، ونشطاء، وعمال، وأقارب من الدرجة الأولى لشهداء وأسرى، منهم شقيقات شهداء وزوجات أسرى. فيما يبلغ عدد الذين صنفهم الاحتلال (بالمقاتلين غير الشرعيين) وفقًا لمعطى إدارة السّجون، (1747) حتى بداية نيسان 2025.

وشكّلت قضية المعتقلين الإداريين التّحول الأبرز إلى جانب جملة الجرائم الممنهجة التي نفّذها الاحتلال منذ بدء حرب الإبادة، وتصاعدت أعداد المعتقلين الإداريين ليكون الأعلى تاريخيا وهذا التصاعد ترافق مع قدوم حكومة الاحتلال المتطرفة، قبل بدء الإبادة.

وتخيم الجرائم الطبية على السجون والمعتقلات، مع استمرار انتشار مرض (الجرب- السكابيوس) الذي حوّلته منظومة السّجون إلى أداة تعذيب، وأدى إلى استشهاد أسرى، مع انعدام وسائل الحد من انتشاره، حيث تتعمد منظومة السجون حرمان الأسرى من أدوات النظافة والملابس والتعرض للشمس، والاستحمام بشكل منتظم، إلى جانب الاكتظاظ غير المسبوق. فيما تصاعدت أعداد الأسرى المرضى في سجون الاحتلال، وتعدت المئات من المرضى والجرحى، وأعدادهم في تصاعد جراء الجرائم والسياسات والإجراءات الانتقامية المنهية . وجددت المؤسسات مطالبتها للمنظومة الحقوقية الدّولية باتخاذ قرارات فاعلة لمحاسبة قادة الاحتلال على جرائم الحرب التي يواصلون تنفيذها بحقّ شعبنا، وفرض عقوبات من شأنها أن تضعه في حالة عزلة دولية واضحة، وتعيد للمنظومة الحقوقية الدّولية دورها الأساس الذي وجدت من أجله، ووضع حد لحالة العجز المرعبة التي طالتها في ضوء الإبادة والعدوان المستمر، وإنهاء حالة الحصانة الاستثنائية لدولة الاحتلال باعتبارها فوق المساءلة والحساب والعقاب.

ميدانيا، شهدت مدن في الضفة الغربية المحتلة وساحات في المنافي والشتات، ابتداء من ظهر يوم الأربعاء الماضي، وقفات ومسيرات وفعاليات متنوعة إحياء لـ»يوم الأسير الفلسطيني» بحضور رسمي وفصائلي ومؤسساتي وشعبي حاشد. ونظمت فعاليات الاسناد المقررة ضمن برنامج احياء المناسبة تلبية لدعوات القوى الوطنية والإسلامية ومؤسسات الاسرى وشاركت فيها مؤسسات ومنظمات رسمية وشعبية واهلية، معنية بالدفاع عن الاسرى وحقوق الانسان.

وأحيت وزارة التربية والتعليم العالي، المناسبة في مدارسها مشيرة إلى أنها تأتي هذا العام في وقت تتواصل فيه إبادة شعبنا في قطاع غزة، وعدوان احتلالي إحلالي متواصل في محافظات الضفة واستهدافه للكل الفلسطيني. وشددت، على أهمية مناصرة أسرانا؛ خاصة الأطفال والطلبة منهم، إذ يمرون بظروف في غاية الصعوبة وكلها تتنافى مع منظومة الأعراف والمواثيق والقوانين الدولية.

كما نظمت نشاطات كشفية وثقافية للحديث عنهم وعن نضالهم الإنساني والوطني العادل، اكدت ضرورة إبقاء قضيتهم حاضرة بقوة في قلوب الناشئة وفي مختلف الفعاليات والنشاطات التعليمية.

وينظر الفلسطينيون الذين مر أكثر من مليون منهم، بتجربة اعتقاليه او أكثر منذ احتلال عام 1967، الى الاسرى كقضية أخلاقية إنسانية تدمي خاصرة الوطن وتشكل أولوية ومهمة حتى تبيض السجون، الى جانب كونها قضية سياسية وقانونية، ولا يعتبر الاسرى أبناء عائلاتهم وتنظيماتهم وحسب بل أبناء الوطن برمته، فيما تستمر الجهود لتدويلها.

رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، رائد أبو الحمص، دعا المؤسسات الدولية المعنية لى تحمل مسؤولياتها تجاه الاسرى في سجون الاحتلال، كما دعا وطنيا إلى تشكيل جبهة إسناد فاعلة للأسرى والمعتقلين في ظل ما يتعرضون له من ممارسات تؤكد وحشية الاحتلال وإجرامه.

ورأى، أن تراخي المؤسسات الدولية، وعدم قيامها بواجباتها الأخلاقية والإنسانية في الوصول إلى المعتقلين وأماكن احتجازهم، تحت ذريعة رفض سلطات الاحتلال التعاون، أديا إلى هذا الواقع الذي لم تشهده الحركة الأسيرة على امتداد عقود نضالها، وواقع سجون الاحتلال الأكثر دموية وتجاوزاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فيما المجتمع الدولي شاهد صامت.

عضو اللجنة التنفيذية، منسق القوى الوطنية والإسلامية، امين عام جبهة التحرير الفلسطينية، د. واصل أبو يوسف، دعا الى توحيد الجهود في الفعاليات المساندة، في الوطن والشتات وعواصم العالم. في وقت يمضي فيه الاحتلال في محاولاته تصفية القضية والتهجير في غزة والضفة مؤكدا أن الاسرى يشكلون نموذج تحدٍ وتمسك بالثوابت والحقوق الوطنية.

وطالب رئيس الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمحررين أمين شومان، المؤسسات الحقوقية بتحمل مسؤولياتها تجاه المعتقلين في سجون الاحتلال الذين يعانون جرائم وانتهاكات متصاعدة.

وطالب، بتدويل قضية الأسرى وفضح كل الانتهاكات التي تمارس ضدهم، وضرورة مواصلة الجهود على الصعد والمستويات الحقوقية والقانونية والصحية كافة لحماية المعتقلين من التغول الإسرائيلي في التعامل معهم خارج نطاق مواثيق جنيف الثلاثة.

وقال مدير مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية «حريات» حلمي الأعرج، إن الاحتلال ينتقم اليوم من الحركة الأسيرة التي لقنته دروسا عبر الزمن، إذ يريد أن يحقق أهدافه السياسية لكنه فشل بفعل الإرادة الصلبة للحركة الأسيرة.

وأكد محافظ نابلس غسان دغلس، أن حرية المعتقلين قادمة لا محالة، وأن ما يقوم به المستعمرون والمحتلون من جرائم بحق شعبنا الفلسطيني، يُجسد إرهابا واضحا. وشدد على ضرورة توحيد الجهود الفلسطينية والعربية والدولية لنصرة قضية الأسرى، وإطلاق سراحهم.

محافظ طوباس والأغوار الشمالية أحمد الأسعد، قال: «نستذكر اليوم أبا جهاد، ونحن نمر في هذه الظروف الصعبة التي حلت بها قضيتنا الفلسطينية»، مؤكدا أنه بالرغم من هذه الدماء فإننا ماضون نحو التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية، وإننا لن نقبل بأن يكون ثمن هذه الدماء بأقل من القدس.

وقال رئيس نادي الأسير عبد الله زغاري، يأتي يوم الأسير هذا العام في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة، وما رافقها من دمار واسع وحصار خانق، تزامنًا مع تصعيد الاعتقالات في الضفة الغربية ضمن سياسة ممنهجة تستهدف كل أبناء الشعب الفلسطيني.

وفي غضون ذلك، قالت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، إن قضية تحرير أسرانا في معتقلات الاحتلال أولوية وطنية لدى الحركة والقيادة الفلسطينية، وأنها ستواصل نضالها وجهودها حتى تحريرهم؛ وهو ما أكده مرارًا القائد العام للحركة الرئيس محمود عباس.

ورأت «فتح»، أن ما يتعرض له أسرانا وأسيراتنا في معتقلات الاحتلال يكشف بما لا يدع مجالًا للشك عن تنامي النزعة الفاشية لدى حكومة الاحتلال المكونة من غلاة المستعمرين الذين لا يأبهون بأية قوانين أو تشريعات أو اتفاقات أو معاهدات، ويمارسون أساليب انتقامية-سادية مقوننة، داعية المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية إلى التدخل الفوري واتخاذ زمام المبادرة لإلزام منظومة الاحتلال الاستعمارية الانصياع لاتفاقية (جنيف) الرابعة والمعاهدات ذات العلاقة.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني، المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لوقف جرائم الاحتلال بحق الاسرى والمعتقلين، وتشكيل لجان تحقيق دولية للنظر في هذه الجرائم، مؤكدا أن قضية الاسرى ستبقى في مقدمة النضال الوطني وصلبه. ولفت إلى أن الذكرى تأتي في وقت يمارس فيه الاحتلال أقسى أشكال القمع بحق الاسرى في محاولة لكسر إرادتهم وإسكات صوت الحرية داخل الزنازين. كما تكثفت ممارسات التعذيب الجسدي والنفسي بإشراف مباشر من الوزير المتطرف بن غفير.

وقال مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية «حريات»، في الذكرى السنوية المجيدة ليوم الأسير الفلسطيني أكد أن الحركة الأسيرة الفلسطينية في سجون الاحتلال الإسرائيلي تتعرض لجرائم حرب غير مسبوقة في تاريخها وتاريخ البشرية، مما يستدعي تدخلاً دولياً عاجلاً لوقف هذه الجرائم وتوفير الحماية القانونية للأسرى والأسيرات وقبل فوات الأوان. إلى انتشار الأمراض الجلدية في صفوفها خاصة مرض السكابيوس (الجرب). وأضاف: في ظل الخطر الداهم على صحة الأسرى وحياتهم، فإن مركز حريات يدعو المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل لحماية الأسرى والأسيرات وإدانة السياسة الإسرائيلية، وتحميل حكومة الاحتلال المسؤولية عن حياتهم ومساءلة كل الجهات المسؤولة عن تعذيب الأسرى وتجويعهم والتنكيل بهم أمام القضاء الدولي والمحكمة الجنائية الدولية. بدورها، دعت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الى تدويل قضية الأسرى، وايصال معاناتهم والاجراءات القمعية التي يتعرضون لها لتشكيل رأي عام ضاغط ومساند لقضيتهم، وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية في فعاليات الاسناد معهم.

وجددت الجبهة دعوتها للمجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان إلى تحمل مسؤولياته والتدخل لحماية الأسرى في سجون الاحتلال، وإجباره على الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة. ورأت في يوم الأسير مناسبة لتوحيد الجهود والطاقات لدعم صمودهم، والتأكيد على أن قضية الأسرى ستظل دوماً في مقدمة المهام الوطنية حتى تحريرهم جميعا من باستيلات الاحتلال.

وحيت الجبهة الاسرى في سجون الاحتلال، مجددة العهد لشهداء الحركة الأسيرة وكافة الشهداء بمواصلة النضال حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والعودة والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. داعية إلى اعتبار الذكرى مناسبة لتصعيد المقاومة الشعبية في مواجهة الاحتلال وسياساته وإجراءاته، والتصدي لمخططاته.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

التكلس التنظيمي.. ظاهرة تدفع ثمنها الأحزاب والمجتمع وقضاياه

تضطلع الأحزاب الفلسطينية بمهمة معقدة في ظل تداخل عمليتي استكمال مهام التحرر والوطني وبناء مؤسسات الدولة وكيفية استكمالهما في آن معا، بالرغم من أن تأسيس هذه الأحزاب وبرامجها السياسية أتت استجابة لمرحلة التحرر الوطني التي بدأت حتى قبل إقامة دولة الاحتلال الإسرائيلي على ارض فلسطين في العام 1948 ومازالت حتى اليوم، وفي خضمها يواجه شعبنا تحديات كبيرة على مختلف الصعد والمستويات، تنخرط فيها الاحزاب باعتبارها آليات عمل شعبية ووطنية لحشد الطاقات واستثمارها في الدفاع عن الحقوق المشروعة، والسعي نحو التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وبناء مؤسساتها وركائزها.

وتتميز الاحزاب الفلسطينية بكم وافر من الاتجاهات الفكرية، اثرت المجتمع وعززت ثقافة الديمقراطية والمواطنة، ممثلة بالتعددية السياسية للمواطن الفلسطيني والتي اتاحت له حرية الانتماء لأي حزب ينسجم مع أفكاره حيث غالبية الفلسطينيون كانوا مؤطرين في احزاب سياسية.

ومثل مختلف الظواهر السياسية وغيرها واجهت بعض الاحزاب عدوى الجمود والتكلس عند نقطة معينة، فلم تعد قادرة على تنظيم حتى اوضاعها الداخلية والتأثير في المشهد العام، وفشلت في مواكبة المحطات التي نمر بها، وغابت عن هيئاتها الانتخابات والمؤتمرات لكتلها النقابية واذرعها الجماهيرية، ولما كان الحزب (بالناس وللناس)، فلا يوجد حزب دون أعضاء، وهو لا يقتصر على خدمة أعضائه فقط، بل يسعى لخدمة فئة واسعة من المجتمع ضمن برنامجه الاجتماعي، الذي يتطور وفقاً لانتظام الحياة الداخلية ودورة حياة الحزب حتى لا يصاب بالشيخوخة وربما الموت المبكر .

والحزب الديمقراطي الناجح هو الذي يتمكن من تحقيق التقدم والتطور ويحافظ على الاستقرار بذات الوقت، والبحث عن حالة التوزان وليس السكون، لذلك فإن الحزب الفاعل يعمل على تقديم الحلول ضمن معادلة واليات التطوير والاستقرار، ورفد اطره بالكفاءات وتطوير اعضاءه عبر المشاركات المحلية والدولية، كما عليه أن يتكيف ويحافظ على تماسكه، ويعمل على حشد التأييد الشعبي، وتقديم ما يلزم من منتج فكري وبرنامج وطني واجتماعي يساهم في بناء مؤسسات الدولة.

إن عملية التمكين وفتح المشاركة للشباب والمرأة تحديدا في الهيئات القيادية للحزب تعتبر ركن اساسي ورئيس نحو عملية التجديد، بما يساهم في بناء الحزب، وتصليب قواعده الجماهيرية.

ويعاني المجتمع الفلسطيني وبشكل واضح من عملية التغريب أو الاستلاب السياسي ان صح التعبير، التي نتجت عن هيمنة احزاب على المجتمع، دفعت عبر ذلك الى مشاعر اغتراب لدى المواطن وعلاقاته بالمؤسسات والأحزاب التي ينتمي إليها، وهو الشعور بالعجز في علاقة الفرد بالمؤسسة التي يعمل ضمنها، أو ينتمي إليها. ويؤدي إلى هروب الانسان من الواقع، أو أن يكبت كل تحفظاته على هذا الواقع الذي يعيشه ويقول أنا مضطر أن أتعامل مع هذه الأنظمة ومع هذه الاحزاب مهما كانت النتيجة، أو التمرد عليها وعلى المجتمع، وعلى الدولة.

إن لغياب الديمقراطية داخل الحزب، وعدم انتهاجها بمنهجية والية راسخة داخله واهمال الانصات للناس والاحترام الكافي لرؤيتهم ومشاكلهم وقيام الحزب لذاته على حساب القضية، ونعني بذلك أن يقوم الحزب ليس من أجل تحقيق غايات وأهداف وطنية واجتماعية واقتصادية وسياسية بل يتحول من وسيلة الى غاية بحد ذاتها في خدمة قياداته، بعيدا عن الغاية المبدأ في خدمة المجتمع ثم يحدث انقلاب عكسي فتصبح المهمة هي استمرارية الحزب وقيادته، وهذا هو اغتراب الحزب عن نفسه على حساب القضية.

لقد شكلت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، نموذجا في حياتها الداخلية وذلك من خلال ترسيخ ومواصلة نهج الحياة الديمقراطية سواء بعقد مؤتمراتها العامة، والمؤتمرات الفرعية لكتلها النقابية وكذلك بعملية الانفتاح الواسعة تجاه التغييرات المحلية والاقليمية، وعبر الانخراط الجدي والمسؤول بالتحالفات الحزبية العربية والدولية وطرح برنامج عملها الوطني والنقابي والاجتماعي

نستذكر هذا، ونحن قد عقدنا المؤتمر العام الرابع لكتلة نضال المرأة الذراع النسوي للجبهة وما يتلوه من مؤتمرات للكتل النقابية خلال الفترة القادمة الامر الذي يجدد من دماء هذه الكتل، وكذلك يساهم في تطوير برامج عملها النقابية، فدورة الحياة الحزبية في تفاعل دائم وتطور مستمر، وحتى لا تبقى الجبهة وأطرها في حالة اغتراب عن بيئتها ولا تصاب بالتكلس والجمود.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور